

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦

تعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات

ال الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصوص البند (١) من المادة ٤١ ، والفقرة الأولى من المادة ٤٣ ،
والبند (١٠) من المادة ٤٤ ، والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٥ من قانون الضريبة
العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، النصوص الآتية :

مادة ٤١ (بند ١) :

التأخير في تقديم الإقرار وأداء الضريبة عن المدة المحددة في المادة (١٦)
من هذا القانون بما لا يتجاوز ستين يوماً .

مادة ٤٣ (فقرة أولى) :

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر ، يعاقب على التهرب
من الضريبة بالحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز
خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الفاعلين متضامنين بالضريبة
والضريبة الإضافية وتعويض لا يجاوز مثل الضريبة .

مادة ٤٤ (بند ١٠) :

انقضى ، ستين يوماً على انتهاء ، المواجه المحددة لسداد الضريبة دون الإقرار عنها وسدادها

مادة ٤٥ (الفقرتان الثانية والثالثة) :

ويجوز للوزير أو من ينوبه التصالح في جرائم التهرب ، وذلك قبل صدور حكم بات في الدعوى مقابل سداد الضريبة والضريبة الإضافية وتعويض يعادل مثل الضريبة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٩٦ م)

حسني مبارك